CD/PV.1098
5 March 2008

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الأربعاء، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٢/٠٥

الرئيس: السيد أحمد أوزومجو (تركيا)

(A) GE.08-60691 260209 260209

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٩٨ لمؤتمر نزع السلاح.

سنعقد اليوم آخر جلسة من سلسلة الجلسات العامة التي سُعد خلالها المؤتمر بالاستماع إلى كبار الشخصيات من الدول الأعضاء.

وأود بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد فرانك بلفراج، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد. معالي الوزير لك الكلمة.

السيد بلفراج (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية مصممة للإرهاب والتدمير أيضاً. وبإمكانها، إذا وقعت في أيدي جهات فاعلة من الدول أو من غير الدول، أن تقتل بصورة عشوائية الآلاف والآلاف من الأشخاص بهجوم واحد. وأثر هذا الهجوم على العقول والأجساد والبيئة هو أثر يبقى لزمن طويل. وهذه الأسلحة هي أكثر الأسلحة لا إنسانية على الاطلاق وهي تهدد بقاء البشرية.

ما قرأته للتو هي رسالة الافتتاح الواردة في التقرير الذي قدمته اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل برئاسة السيد الدكتور هانس بليكس.

ينبغي أن يتم تناول خطر انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل بصورة جادة للغاية. وهذه هي بالطبع الرسالة التي نوافق عليها جميعاً. واعتقد أنه يتعين علينا أن نذكّر أنفسنا بموضوع الرهان. وهذه هي إحدى القيم العظمى لذلك التقرير.

وإذا كانت توجد دولة جديدة واحدة تملك أسلحة نووية، فهناك خطر أن تتبعها دولة أخرى، ثم أخرى. وكلما ازداد عدد الدول، يزداد بصورة طردية عدد النزاعات النووية الباردة، ويزداد معها احتمال ظهور حالة ما في مكان ما يتم فيها استخدام تلك الأسلحة، أو تقع فيها تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين.

إن التزام جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتخفيف من التوترات الدولية لتيسير مهمة إزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من ترساناتها الوطنية "ليس بنداً تلجأ إليه الدول الخمس المعترف بأنها حائزة لأسلحة نووية، للتهرب من مسؤوليتها". كما قال مؤخراً في هذه القاعة وزير دفاع إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. إنه اعتراف جوهري بالعلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام والمسؤولية المشتركين الناجمين عن ذلك.

وإذا كنا لا نرغب في مواجه خطر متزايد لاستخدام الأسلحة النووية من قبل جهات فاعلة من الدول أو من غير الدول، فإن علينا أن نبقي الرؤية المتمثلة في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بل من جميع أسلحة الدمار الشامل، حية في أذهاننا.

ويقع على القوى النووية واجب خاص هو الوفاء بمسؤولياتها وإبداء قدرتها على القيادة. والقيادة بحاجة إلى الشجاعة. شجاعة لمقاومة إغراء الوصول إلى سبل الدفاع التقليدية في وجه تهديدات جديدة وناشئة للأمن العالمي وأمن البشرية.

السيد بلفراج (السويد)

بيد أن ذلك لا يعفي مَن تبقى منّا من واجبه. فعلينا أن نسهم جميعاً في تخفيف حدة التوترات الدولية. وعلينا أن نتأكد جميعاً من عدم وجود أي شك في التزامنا جميعاً بمنع انتشار هذه الأسلحة. هذه هي مسؤوليتنا من الصفقة، التي يجب ألا ننساها.

والجهات التي اختارت أن ترى كفة واحدة فقط من هذا الميزان تتحدى، في الواقع، رؤية عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. والقيام بذلك يؤدي إلى رد فعل وإلى التأكيد بشكل غير مبرر على الكفة الأخرى من الميزان في أنحاء أخرى من العالم. ولن يؤدي هذا الطريق إلا إلى شلل مؤكد على نحو متبادل، على حد قول كوفي عنان.

إن لمؤتمر نزع السلاح، الذي أُنشئ كمحفل وحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح، دوراً خاصاً، ويجب أن يكون هذا المؤتمر المكان الذي يمكن فيه للمرء أن يثبت استعداده لتجنب مثل هذا الشلل. وأوجه النجاح التي أحرزها مؤتمر نزع السلاح في السابق، بما في ذلك التفاوض بشأن معاهدات تحرّم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، هي خير دليل على ذلك. ولذلك نرى أنه يتعين على الدول المتبقية القليلة التي لم تعتمد بعد برنامج عمل على النحو الوارد في الوثيقة المشهورة L.1 أن تفعل ذلك. وهذا الاقتراح يتضمن حلاً توفيقياً مصاغاً بتأنٍ ولم يكن الغرض منه مطلقاً أن يجد بحد ذاته حلولاً للاختلافات الفعلية الموجودة فيما يتعلق بتصورات الأمن. ومع ذلك، فإننا لا نزال على اقتناع بأنه قادر على أن يشكل الأساس لعمل جوهري لصالح جميع أعضاء المؤتمر، دون تقويض قدرة أي دولة عضو على الدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة.

لقد أشير في الأشهر الأخيرة إلى احتمال ظهور حاجة إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالقدرات النووية، مثل إعادة تحديد أهداف الصواريخ في ظروف محددة. والتهديدات من هذا النوع هي تهديدات غير مجدية، وهي ناشئة عن منطق يعود تاريخه إلى الحرب الباردة. والتحديات الأمنية التي نواجهها اليوم بحاجة إلى تعاون وإلى شفافية كاملة.

وعلى الرغم من أن التقدم المُحرز كان أبطأ مما هو مخطط له، فإن المبادئ التي تقوم عليها عملية الأطراف الستة يمكن اعتبارها مثالاً لذلك. وتعلّق السويد، شأنها في ذلك شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، أهمية بالغة على الهدف المشترك للأطراف الستة المتمثل في التوصل إلى إزالة الأسلحة النووية في وقت مبكر من شبه الجزيرة الكورية بطرق سلمية.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقول اليوم، بعد مرور أربع سنوات على بذل جهود حثيثة، إنها ليست، حتى الآن، في وضع يمكنها من تحديد الطبيعة الكاملة لبرنامج إيران النووي. والقرار الجديد الذي اعتمده مجلس الأمن للتو في عطلة نهاية الأسبوع الأخيرة يبين شاغل المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي. وهنا أيضاً تشكل المفاوضات السبيل إلى تحقيق تقدم، وذلك بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة.

وينبغي أن يكون التقدم نحو رؤية عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل مسعى مشتركاً.

السيد بلفراج (السويد)

وقد أُعرب عن هذه الرؤية وعن السبيل إلى بلوغها بصورة بارعة في تقرير اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، برئاسة الدكتور هانس بليكس. وقد قرأتُ المقطع الافتتاحي لهذا التقرير في كلمتي أعلاه. والتقرير هو وثيقة متفاوض بشأنها. وهو يراعي آراء وآفاق ١٤ مفوضاً من خلفيات وخبرات وجنسيات مختلفة. ويوفر هذا التقرير، الذي يتضمن ٦٠ توصية، منها ٣٠ توصية تتناول الأسلحة النووية، منطلقاً واقعياً لجهودنا في المستقبل لتحقيق هدفنا المشترك الطويل الأجل.

ويساور المجتمع الدولي شعور بالتفاؤل، كما يتضح من البيان الذي أدلى به بالأمس في هذه القاعة وزير خارجية النرويج. وربما نجد أنفسنا عن قريب في فترة مليئة بالفرص لوقف الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح على المستوى الدولي. فمثلاً، من المستحيل تماماً اليوم مناقشة هذه المواضيع دون الإشارة إلى المقالات التي كتبها هنري كيسنجر وجورج شولتز ووليم بيري وسام نون في Wall Street Journal (وول ستريت جورنال). وقد دعا مهندسو استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة المحنكون هؤلاء إلى تجديد القيادة وإلى إبداء شجاعة لتغيير وضع الحرب الباردة الذي عفا عليه الزمن والمتمثل في نشر الأسلحة النووية وإلى زيادة مهل الإنذار للحد من خطر الاستخدام العَرَضي أو غير المرخص به، وهو اقتراح يتمشى إلى حد كبير مع القرار "بتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية" الذي قدمته في السنة الماضية إلى الجمعية العامة للأمم مجموعة من البلدان، بما فيها بلدي. وقد قدمت هذه الشخصيات أيضاً، في المقالات التي نشرتها، حججاً مقنعة من منظور الأمن لإجراء مزيد من التخفيضات في المخزونات النووية، وتجديد الجهود لكي تدخل معاهدة حظر التجارب الشامل حيز النفاذ، وفرض حظر متفاوض بشأنه على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

وهكذا يمكن القول إنه يوجد زخم يمكن الاستناد إليه، وإن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الذي ينبغي فيه اغتنام هذه الفرصة.

وإحدى القضايا الرئيسية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح هي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن معاهدة من هذا القبيل، ذات نطاق مناسب وتدابير تحقق متفق عليها، أن تؤدي في نهاية الأمر إلى الحد من قدرة الدول الأطراف فيها على توسيع ترساناتها النووية. ويمكن اعتبارها بمثابة اختبار للإرادة السياسية لتجنب سباقات تسلح عالمية أو إقليمية جديدة في المجال النووي.

ومع تسليمنا بأن مثل هذه المفاوضات قد تستغرق قدراً من الوقت، نرى أن قيام جميع الدول المعنية بإصدار إعلان رسمي بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة بانتظار إبرام معاهدة هو أمر من شأنه أن يسهل بالتأكيد السبيل نحو إجراء مفاوضات موضوعية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالفعل، فقد قامت بعض الدول بإصدار مثل هذه الإعلانات. ويمكن للوقف الاختياري أيضاً أن يساعد على المستوى الإقليمي في كسر الزخم السلبي وأن يثبت أهميته البالغة في تخفيف حدة التوترات.

السيد بلفراج (السويد)

وثمة مسألة رئيسية من مسائل الساعة معروضة أمام مؤتمر نزع السلاح هي الفضاء الخارجي. ففي عصر العولمة هذا، أصبح الإنسان يعتمد بصورة أكثر من أي وقت مضى على الاستخدام السلمي للفضاء، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى إجراء مناقشات بشأن أمن الفضاء. وينطوي ذلك على كل من منع سباق التسلح في الفضاء وكذلك التسبب في أنقاض من خلال إجراء التجارب أو استخدام الأسلحة المضادة للسواتل. ويقوم الاتحاد الأوروبي حالياً بصياغة اقتراح لوضع مجموعة من تدابير الشفافية وبناء الثقة. ومن شأن الاتفاق بشكل متعدد الأطراف بشأن هذه التدابير أن يكون قوة دفع هامة نحو تعزيز نظام متعدد الأطراف ملزم قانوناً.

دعوني أيضاً اغتنم الفرصة لذكر خطوة في الاتجاه الصحيح في هذا المجال، وهي الاقتراح الذي قدمته روسيا مع الصين بشأن مشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، أود أن أشير أيضاً إلى أن السويد لها بعض الأسئلة والشواغل المتعلقة بمشروع المعاهدة. وهذه الأسئلة والشواغل تتعلق على سبيل المثال ببعض التعاريف وبالنطاق وكذلك بقضايا تطوير واختبار الأسلحة والتحقق من الامتثال لأي معاهدة في المستقبل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي، مجدداً، في موقفه المشترك المتعلق بالمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، على أنه يعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة حجر الزاوية لنظام عالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والأساس الضروري لمواصلة نزع السلاح عملاً بأحكام المادة سادساً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعنصراً هاماً لزيادة تطوير التطبيقات المتعلقة بالطاقة النووية لأغراض سلمية. وقد بدأت دورة الاستعراض لعام ٢٠١٠ بنزاع غير مقبول وغير ضروري على السواء حول الشكليات - وانتهت - باستعداد بناء لإجراء مناقشة موضوعية.

واعتقد أن قاعدة جديدة مثل تلك التي اقتُرحت من خلال التوافق في الآراء الناشئ بشأن تقرير اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل والمقالات التي نُشرت في "وول ستريت جورنال" تتطلب مبادرات جديدة. ومع ذلك يتعين علينا أن لا نترك هذه المستجدات تغشي أعُيننا إلى درجة تجعلنا ننسى ما قد تم تحقيقه بالفعل. والصفقة الكبرى المتمثلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي واحد من هذه الإنجازات. وقد تم في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ إعادة التأكيد على ذلك من خلال أمور منها القرار الصادر بتوسيع نطاق المعاهدة إلى أجل غير محدد. وقد تم في الاستعراض الأخير الاتفاق أيضاً بشأن ١٣ خطوة عملية نحو نزع السلاح النووي في الجانب المتعلق بنزع السلاح من الصفقة.

فكيف يمكن إذاً البناء على الالتزامات الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطويرها؟

وإلى جانب الشروع فوراً ، دون شروط مسبقة، بمفاوضات تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ربما كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الشأن. فهذة المعاهدة هي عنصر حيوي للجهود الدولية المشتركة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وحكومتي تشعر بقلق بالغ لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد أكثر من ١٠ سنوات على فتح باب

السيد بلفراج (السويد)

التوقيع عليها. والأسباب معروفة جيداً: فعلى الرغم من أنه تم التصديق عليها من جانب عدد من الدول لا يقل عن ١٤٤ دولة، لم تقم ٩ دول من بين الدول البالغ عددها ٤٤ دولة المشار إليها في المرفق ٢ من المعاهدة على أنها دول ضرورية لدخول المعاهدة حيز النفاذ، بالتصديق عليها حتى الآن. وفضلاً عن ذلك، فإن ٧ دول من بين هذه الدول الـ ٩ هي دول حائزة للأسلحة النووية أو ذات إمكانيات فيما يتعلق بالأسلحة النووية ربما لا يزال إجراء تجارب نووية يبدو لها أحد الخيارات في ظل ظروف محددة.

وتعتقد السويد أنه ينبغي الآن بذل جهود مكثفة لإقناع هذه الدول التسع لكي تشرع في التصديق على المعاهدة وبذلك تدخل حيز النفاذ. ولا يخامرنا إلا القليل من الشك في أن يتيح نظام التحقق والمراقبة المتطور الذي تكاد تنتهي من إعداده منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مجالاً بالفعل لإجراء تجربة نووية سرية. وبتلاشي دور وأهمية الأسلحة النووية نفسها في عالم يواجه تحديات أمنية جديدة ومختلفة، تتلاشى الحاجة إلى إجراء مزيد من التجارب.

إننا نحث الدول التسع المعنية على اغتنام الفرصة المتاحة الآن للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي، بقيامها بذلك، تؤمن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ وتؤمن أيضاً تشغيل نظام التحقق التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت نفسه، نشجع جميع الدول الأخرى التي لم توقع أو تصدق حتى الآن على المعاهدة أن تقوم بذلك دون تأخير.

والمثال الهام الآخر هو الجهود المبذولة حالياً نحو إفضاء الطابع المتعدد الأطراف بشكل ما على دورة الوقود النووي. والحل المتركز على دورة الوقود من شأنه أن يكون سبيلاً لتحقيق التوازن بين الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من جهة، ومخاطر الانتشار من جهة أخرى. ولمثل هذا النهج ميزة وهي أنه غير تقحمي وجامع شامل. وتأمل السويد في إجراء مناقشة بناءة في محافل مناسبة لمختلف الاقتراحات التي تم تقديمها، وتتطلع إلى ذلك.

وثمة إنجاز قائم طُبقت عليه مبادرة جديدة هو معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ولقد كان إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى في عام ١٩٨٧ جهداً دولياً في مجال نزع السلاح أثبت التزام الأطراف بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى كانت أيضاً مساهمة كبيرة في الحد من التوترات في أوروبا. وتبقى هذه المعاهدة، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، إحدى ركائز هيكل الأمن في أوروبا. وقد أكدت الولايات المتحدة وروسيا من جديد في إعلان مشترك صدر في تشرين الأول/أكتوبر في العام الماضي، على مواصلة دعمهما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما اقترحتا توسيع نطاق المعاهدة. وإن النجاح في إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على المعاهدة أو على مبادئها أمر مرحب فيه. ومع ذلك، فإن أي نص جديد يوسع النطاق الجغرافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة يجب ألا يقوض الالتزامات القائمة. كما أن الفشل في إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن استخدامه كمبرر للابتعاد عن هذه المعاهدة الهامة.

السيد بلفراج (السويد)

وفي معرض الحديث عن موضوع المبادرات التي تتخذها الولايات المتحدة بالاشتراك مع روسيا، دعوني أيضاً أرحب بمواصلة المناقشات الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة بشأن توسيع نطاق اتفاق ستارت (START). فقد أجرت دول عديدة حائزة للأسلحة النووية تخفيضات في ترساناتها النووية منذ نهاية الحرب الباردة، وقامت الولايات المتحدة وروسيا بإجراء أكبر حجم من هذه التخفيضات. وهذا أمر ينبغي الترحيب به. ومن شأن النجاح في توسيع نطاق هذه التخفيضات وزيادتها بشكل شفاف ولا رجعة فيه أن يكون إشارة هامة أخرى تعيد التأكيد على الرؤية المتمثلة في عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. ومن شأن توسيع نطاق اتفاق ستارت بشكل ما أن يحافظ أيضاً على آليات التحققّ المنشأة.

وفي هذا السياق، دعوني أتناول مسألة ما يسمى الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. فلا حاجة إلى الاحتفاظ بمثل هذه الأسلحة في قارة أوروبا المسلحة أقل من غيرها والتي لم تواجه إلا توترات قليلة في أي وقت من الأوقات خلال السنوات المائة الماضية. ونحن نرى أن هذه الفئة من الأسلحة لها مكانها الطبيعي في المحادثات والمفاوضات المقبلة بين الولايات المتحدة وروسيا. والتوصل إلى اتفاق بشأن القضاء على فئة من الأسلحة مصممة بوضوح لعصر آخر ووقت آخر، أو على الأقل سحبها من الاستخدام الفعلي، سيكون بالفعل تعبيراً عن حنكة سياسية وقيادة.

وسيظل موضوع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب الاهتمام من جانب المجتمع الدولي ومؤتمر نزع السلاح نفسه. ولكن علينا أن لا ننسى الأسلحة التقليدية. والسويد تشعر بالأسف لأن روسيا أوقفت العمل بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي حجر الزاوية للحد من الأسلحة الأوروبية ولها نظام للتفتيش قيّم وشفاف. وسترحب السويد بدخول الاتفاق المعدل لاتفاق القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وبصفة عامة، ينبغي التعجيل بالجهود الرامية إلى التوصل إلى معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة تنظم الاتجار بالأسلحة التقليدية.

وينبغي تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تنفيذاً كاملاً، كما ينبغي زيادة تعزيزه. وهذا أمر أساسي لأن هذه الأسلحة تؤثر تأثيراً مباشراً على أمن البلدان الأكثر تأثراً بهذه الأسلحة، وبالتالي، على نموها. وتتطلع السويد إلى الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين في تموز/يوليه وكذلك إلى العملية المستمرة على المستوى العالمي.

وفيما يتعلق بمواصلة عمليتي اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية، تود السويد أن تعيد تأكيد دعمها للجهود المبذولة في كلا المحفلين لحظر الذخائر العنقودية التي لها آثار إنسانية غير مقبولة. ونتطلع بعد ولِينغتون إلى حوار بناء مستمر ومفاوضات مستمرة تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن ضبط الذخائر العنقودية بشكل طموح وفعال.

السيد بلفراج (السويد)

وفي سنوات الطريق المسدود الذي شهده هذا المحفل – أكثر من عقد من انعدام الثقة، وعمليات التمويه وتجميد المفاوضات – لم يُفتقر إلى الأفكار الجيدة، ولا إلى الشخصيات الدبلوماسية الماهرة والملتزمة هنا في جنيف. وإنني أهنئ جميع أولئك الذين أنفقوا سنوات من الوقت والطاقة لإعادة نَفَس مؤتمر نزع السلاح. ويشمل هذا المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي يتعين عليها أن تواصل أداء دور هام وبنّاء في مؤتمر نزع السلاح وكذلك في أماكن أخرى. وفي هذا السياق أود أن أذكر بصفة خاصة مساهمة ممثلي المنظمات غير الحكومية التي ستجتمع في هذه القاعة بالذات غداً، بمناسبة يوم المرأة العالمي لمناقشة "المرأة والحروب والأسلحة ومنع النزاعات" والسبيل إلى تحقيق الرؤية التي يتصورها مجلس الأمن في القرار ١٣٢٥.

وخلاصة القول إن استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، سواء من جانب دولة ما أو جهات فاعلة من غير الدول، سيكون كارثياً. ويتعين أن نُبقي الرؤية المتمثلة في عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل رؤية حية وأن نواصل رحلتنا نحو هذه الرؤية خطوة تلو الأخرى.

لقد آن الأوان لأن يقدم مؤتمر نزع السلاح مساهمة لبلوغ هذا الهدف. فلنغتنم هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، السيد الوزير، على كلمتك الشاملة التي تناولت مختلف جوانب نزع السلاح. وهي بالطبع متناسبة مع الدور النشيط الذي تؤديه السويد في هذا المجال. وكلمتك أيضاً، في رأيي، تعبير عن الدعم الكبير الذي تقدمه حكومتك للعمل الجاري هنا. إننا نقدر ذلك. وسأقوم الآن برفع الجلسة بضع دقائق لكي أرافق معالي الوزير إلى خارج قاعة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٢

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أمامي في قائمة المتحدثين سفير الجمهورية العربية السورية السيد حموي الذي سيقوم بإلقاء كلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. السفير حموي لك الكلمة.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية): أتشرف بإلقاء الكلمة التالية بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١:

"بيان مجموعة الـ ٢١ بشأن ضمانات الأمن السلبية

"١- تؤكد المجموعة مجدداً على أن إزالة الأسلحة النووية تماماً هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال هذه الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتظل المجموعة مقتنعة بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر انتشارها واحتمال استخدامها سيبقى معنا.

"٢- وريثما تتم إزالة الأسلحة النووية تماماً، تجدد المجموعة تأكيدها على الحاجة الملحة إلى التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن صك عالمي وغير مشروط ملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن يكون مثل هذا الصك صكاً واضحاً وموثوقاً به ولا يتضمن أي غموض ويجب أن يستجيب لشواغل جميع الأطراف.

"٣- وتعتقد المجموعة أن هناك حاجة إلى الاعتراف بحق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدم تعرضها لهجوم أو تهديد باستعمال أسلحة نووية. وهذا الموقف هو موقف المجموعة منذ أمد بعيد.

"٤- وتؤكد المجموعة استنتاج محكمة العدل الدولية الذي تم التوصل إلية بالإجماع والمتمثل في وجود التزام بأن يتم بنية حسنة إنهاء المفاوضات بشكل يفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في إطار إشراف دولي دقيق وفعال.

"٥- وتسلط المجموعة الضوء على الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة ٢٧/٦٢، المعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" الذي أكد مجدداً على أمور منها أن التعددية هي المبدأ الأساسي لحسم الشواغل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

"٦- وتظل المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء مواثيق الدفاع الاستراتيجية التي لا تضع فحسب أساساً منطقية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، بل تحتفظ أيضاً بمفاهيم لا يمكن تبريرها بشأن الأمن الدولي، تستند إلى تعزيز وتطوير تحالفات عسكرية لسياسات الردع النووي.

"٧- وتعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالاستناد إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية ومراعاة أحكام أول جمعية عامة للأمم المتحدة مخصصة لنزع السلاح هو بمثابة خطوة إيجابية وتدبير هام نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على مستوى العالم. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا وسيميبالاتينسك ومنغوليا. وتعيد المجموعة التأكيد على أنه في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الأساسي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، إلى جميع الدول في هذه المناطق.

"٨- وتؤكد المجموعة مجدداً على دعمها لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع الأسلحة النووية. ولهذا الغرض، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة إلى التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٧٨(١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧(١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تم اعتمادها بتوافق الآراء.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

"٩- وفيما تعتقد المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي بمثابة خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في العالم فإنها لا تؤيد الحجج القائلة بأن الإعلانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية هي إعلانات كافية، أو أن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، ونظراً للقيود الجغرافية للضمانات الأمنية التي تُقدم إلى الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فهي لا تحل محل الضمانات الأمنية العالمية الملزمة قانوناً.

"١٠- وتُذكر المجموعة بأن المطالبة بالضمانات الأمنية هو أمر كانت قد أثارته الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينات، وأنه تجسد في عام ١٩٦٨ أثناء المرحلة الختامية للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد رأت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية المعكوسة في قراري مجلس الأمن ٢٥٥(١٩٦٨) و٩٨٤ (١٩٩٥) هي استجابة غير كاملة ومتحيزة ومشروطة. ولا يزال الطلب بتقديم ضمانات قائماً.

"١١- وتوافق المجموعة على ضرورة مواصلة الجهود لإبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، رغم وجود نهج مختلفة. وترى المجموعة أن إبرام مثل هذا النص من شأنه أن يكون خطوة هامة نحو بلوغ أهداف الحد من التسلح ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية على بيانه.

لا يوجد في قائمتي أي متحدث آخر. هل هناك وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ إن ذلك ليس هو الحال فيما يبدو.

وبهذا ننهي عملنا لهذا الصباح.

ستُعقد الجلسة الرسمية المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء ١١ آذار/مارس الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

- - - - -